Journal Of the Iraqia University (77-2) 31 October (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

# فاعلية السياسة الانفاقية في التخفيض من حدة معدلات البطالة في العراق

م.م. نوال كاظم كاطع

# The Effectiveness of Expenditure Policy in Mitigating Unemployment in Iraq

Researcher: Nawal Kadhim Kate'
Academic Title: Assistant Lecturer

## المقدمة

تُعتبر البطالة ظاهرة شائعة في معظم المجتمعات الإنسانية على مر العصور، حيث لا يكاد يخلو أي مجتمع أو اقتصاد منها. تُعتبر البطالة مؤشراً مهماً يدل على اختلال النظام الاقتصادي، وقد تؤدي تفاقمها إلى انهياره. إذ أن زيادة معدلات البطالة تخلق العديد من المشكلات التي تضعف النظام الاقتصادي وتؤثر سلباً على المجتمع ككل، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات اقتصادية واجتماعية وسياسية متعددة. إذا تم تجاهل هذه القضية من قبل المعنيين، فقد تخرج الأمور عن السيطرة، مما يستدعي ضرورة دراسة البطالة بشكل معمق لحماية الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي حققها المجتمع على مدى فترات طويلة لذا، تُعتبر البطالة أيضاً مشكلة اجتماعية كبيرة تتطلب منا التفكير في نتائجها وتحليل آثارها من منظور علمي، بهدف تحديد حجمها وأسبابها وتأثيراتها على المجتمع. يجب العمل على تقليل الأضرار الناتجة عنها إلى أدنى حد ممكن من خلال البحث المستمر عن طرق فعالة ومناسبة اجتماعياً واقتصادياً لمعالجة هذه المشكلات في بداياتها، قبل أن تصل إلى مرحلة يصعب فيها الخروج من الأزمة دون تكبد خسائر جسيمة تؤثر على المجتمع بأسره لقد عانت الاقتصادات، وما زالت تعاني، من مشكلة البطالة بين الحين والآخر، حيث تختلف نسب البطالة من اقتصاد لآخر. كما أن أساليب التعامل مع هذه المشكلة تتنوع، بدءاً من التجاهل التام وصولاً إلى الدعم الكلي أو الجزئي. ويعتبر معظم علماء الاجتماع أن البطالة والفقر هما سببان رئيسيان في زيادة العنف الاجتماعي بمختلف أشكاله، وهما مؤشرا على السياسات التسلطية التي تمارسها الدولة وقيادتها السياسية.ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد الكلي، اذ تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية مؤقتة ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي، فاذا كانت الدورة الاقتصادية في حالة من النشاط والانتعاش فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث نهوضه وتنوعه مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل ومن ثم تسجيل نسباً من الانخفاض الواضح بين صفوف العاطلين عن العمل نتيجة لامتصاصهم الى داخل سوق العمالة النشط. وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة ونشاط سوق العمل فيها.تُعتبر قضية البطالة، التي تتمثل في عدم توفر فرص عمل تتناسب مع حجم ونوع القوى العاملة المحلية، من أبرز القضايا التي تشغل اهتمام المعنيين وصناع القرار في الوقت الحالي. فقد بدأ هؤلاء في وضع خطط وبرامج مدروسة تهدف إلى تقليل نسب البطالة في مجتمعاتهم. ويعكس هذا الاهتمام الكبير أهمية ظاهرة البطالة وما تترتب عليها من آثار سلبية تؤثر على بنية المجتمع، حيث تتضمن أبعادًا متعددة تشمل الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية، مما يؤدي إلى تأثيرات متنوعة تنعكس على الأفراد والمؤسسات في المجتمع.تُعتبر البطالة في الوقت الراهن واحدة من أهم وأخطر المشكلات التي تواجه الدول بمختلف أنظمتها ومستويات تطورها الاقتصادي. فهي تُعد من القضايا المستعصية في البلدان النامية، وخاصة في الدول العربية، مثل العراق الذي عانى ويعاني من هذه الظاهرة رغم توفر الإمكانيات اللازمة للتقليل منها أو القضاء عليها من خلال السياسات الاتفاقية المتنوعة، سواء كانت جارية أو استثمارية أو تحويلية، نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في هذا السياق لذا، يركز هذا البحث على دور السياسة الاتفاقية في الحد من مشكلة البطالة، خاصة في ظل ارتفاع معدلاتها نتيجة للمشكلات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد. فقد أدى التغيير السياسي بعد عام ٢٠٠٣ إلى توقف العديد من المشاريع وتسريح عدد كبير من موظفي وزارة الدفاع والإعلام والأجهزة الأمنية، مما أضاف أعباء جديدة على التكلفة الاجتماعية في ظل هيمنة القطاع العام على الاقتصاد وتراجع دور القطاع الخاص في استقطاب العمالة، فإن الحكومات العراقية المتعاقبة لا ترى حلاً لتقليل البطالة سوى من خلال سياساتها الاتفاقية بمختلف أنواعها. ويشمل ذلك سياسات التوظيف في القطاع العام، ودعم فئات معينة،

والبرامج الإصلاحية التي تبنتها الحكومة، بالإضافة إلى التوسع في أجهزة ودوائر الدولة بشكل عام، والأجهزة الأمنية بشكل خاص، مما يمكن أن يسهم في تقليل معدلات البطالة.

## اهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في كون البطالة في العراق واحدة من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، حيث تؤثر بشكل مباشر على استقراره وتماسكه. فالبطالة تحمل آثارًا سلبية كبيرة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تساهم في ارتفاع معدلات الفقر وتعزز من احتمالات العنف بمختلف أشكاله. بالإضافة إلى ذلك، فإن لها تداعيات اجتماعية أخرى تخلق بيئة غير مستقرة وغير آمنة، مما يعيق الاستثمار الوطني.
وتمنع من استقدام الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي يفوت فرص التنمية وإعادة الإعمار، لذلك ينبغي أن تسعى الحكومات الى معالجة والحد من هذه البطالة بواسطة سياساتها لاسيما الاتفاقية.

## مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد من زيادة معدلات البطالة نتيجة الأضرار الكبيرة التي نتجت عن أحداث عام ٢٠٠٣، والتي أثرت على جميع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والبنى التحتية الأساسية في العراق. وقد أدى ذلك إلى توقف الإنتاج في القطاعات السلعية والخدمية، مما جعل المنشآت الصناعية تتوقف عن العمل، وبالتالي تأثرت القدرة على خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ونتيجة لذلك، أصبح القطاع العام مضطرًا لتحمل مسؤولية توفير فرص العمل من خلال سياسته الإنفاقية.

## فرضية البحث

تنبع فرضية البحث من تساهم السياسة الاتفاقية الفعالة في الحد من معدلات البطالة في العراق.

## اهداف البحث

**يهدف البحث الى:**

١. التعرف على ماهية السياسة الاتفاقية الفعالة واثارها الاقتصادية والاجتماعية
٢. التعرف على ماهية البطالة واسبابها واثارها و سبل الحد من معدلاتها.
٣. –دراسة وتحليل هيكل البطالة واسبابها وتطوراتها وسبل الحد منها في الاقتصاد العراق
٤. بيان أوجه القصور في والسوق العراقية في استيعاب القوة العاملة
٥. بيان اوجه القصور في القطاعات الانتاجية في استيعاب القوة العاملة
٦. دراسة وتحليل هيكل السياسة الاتفاقية في العراق
٧. بيان مدى الترابط والاتساق ما بين السياسة الاتفاقية ومعدلات البطالة في العراق

## حدود البحث

الحدود المكانية : تمثلت في الاقتصاد العراقي
الحدود الزمانية : شملت المدة ٢٠٠٤–٢٠٢١

## منهجية البحث

لغرض تحقيق اهداف البحث وبيان صحة او خطأ فرضيته اعتمدت الباحثة على اسلوب التحليل الاستقرائي عبر تحليلها للبيانات قيد البحث وتتبع تطوراتها عبر الزمن ومن ثم استنباط الآثار والنتائج القيمة بالادوات الاقتصادية المتاحة ومعززا ذلك باستعمال الاسلوب الكمي لغرض زيادة دقة نتائج التحليل.

## الاطار النظري والادبيات المرجعية

تمثل ظاهرة البطالة أحد أهم الظواهر التي تعاني منها أغلب النظم الاقتصادية في العالم وتسفر عن نتائج سلبية في المجال الاقتصادي والاجتماعي وتعمل الحكومات على تقليل معدلاتها والتخفيف من آثارها ، وباتت مجال لاختبار قدرة النظم الاقتصادية على النمو بالسرعة الممكنة لتوفير فرص العمل وإعادة تشغيل الوحدات المتعطلة في أقل فترة ممكنة من الزمن والبطالة مشكلة عالمية لها آثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعمل الدول المتقدمة والنامية على الحد من تفاقمها ومواجهتها، واستحوذت على جزء كبير من الدراسة والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة، وبالتالي تعد من أهم الأهداف الاقتصادية

الاجتماعية والسياسية للمخططين وواضعي السياسات الإقتصادية، وباتت تعيق نمو وتقدم وأزدهار الدول واصبحت عقدة في حياة الأفراد والمجتمعات ما جعلها محط اهتمام الدول التي تسعى جاهدة لإيجاد حلول فعالة لإمتصاص هذه الظاهرة وعلاجها والحد من تفشيها خاصة بين أوساط الشباب ، وذلك عبر لجونها لإنتهاج سياسات وبرامج لدعم التشغيل وترقيته عن طريق خلق فرص عمل حقيقية ، وتحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه، وتبرز خطورة ظاهرة البطالة في كونها تمثل ضياع العنصر العمل البشري وما يرافق ذلك من ضياع في الإنتاج والذي يؤثر سلباً على رفاهية الفرد والمجتمع ، كما أنها تمثل بيئة ملائمة للظواهر الاجتماعية السلبية ، والنتيجة الأخطر من ذلك هو تدني مستوى المعيشة وانتشار الفقر وزيادة معدلات الإعالة ، لأن حالة التعطل يرافقها دائما انعدام الدخل مع شعور العاطل بالظلم في توزيع الدخل والثروة وهذا يؤدي إلى تفجر العنف وتهديد السلم والأمن الاجتماعي، لانها لا تقف عند فقدان الدخول وهدر الطاقات الإنتاجية بل تتعداها إلى إضعاف الانتماء للوطن والشعور بالتهميش.

لقد أوضحت دراسة ( Fos ٢٠١٩) بأن هناك اتجاهات متزايدة في الإنفاق الحكومي في معظم بلدان منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، لكن بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية مثل البطالة وغيرها ترسم صورة ضبابية لتأثير الإنفاق الحكومي وارتفاع الإنفاق العام. ومن المثير للقلق أن نرى أن الصور التي رسمتها المؤشرات الاقتصادية تظهر أن الميزانيات التي تضعها الحكومات في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تبدو جيدة على الورق من تأثيرها الفعلي على الاقتصاد ونتيجة لذلك، فإن السؤال الذي يبرز باستمرار هو : هل يؤثر الإتفاق الحكومي فعلياً على المؤشرات الاقتصادية في المنطقة ؟ لا تزال البطالة واحدة من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأكثر تحديا في جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تقريبا. مع الارتفاع المستمر في حالات البطالة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا، تحاول هذه الدراسة إيجاد العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة. لدراسة ما إذا كانت النفقات العامة المتزايدة تقلل البطالة، أو تزيد البطالة، أو لا علاقة لها بالبطالة، تبحث الدراسة في تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة في ٣٤ دولة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٧ .وتفصل الدراسة كذلك الإنفاق الحكومي إلى فئتين؛ الإتفاق الاستثماري الحكومي والإنفاق الاستهلاكي الحكومي باستخدام تقنية تقدير البيانات الجماعية على البيانات المتسلسلة السنوية، يتم استخدام نماذج OLS المجمعة والتأثير الثابت ونماذج التأثير العشوائي لفحص العلاقة بين الإنفاق الحكومي والبطالة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء المختارة. واستنادا إلى نموذج التأثير الثابت الذي تم اختياره بمساعدة اختبار ها وسمان، وجد أن الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والإنفاق الاستثماري الحكومي لهما تأثير على البطالة في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأظهرت نتائج الدراسة أن زيادة النفقات الاستهلاكية الحكومية يؤدي إلى زيادة البطالة، في حين أن ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية يؤدي إلى انخفاض البطالة، مع ثبات جميع المتغيرات الأخرى. وبعبارة أخرى، فإن الإنفاق الاستثماري الحكومي يخلق المزيد من فرص العمل في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا. وتبين أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة فرص العمل في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وأوصت الدراسة بأن تركز الحكومات في المنطقة بشكل أكبر على النفقات الاستثمارية التي تميل إلى خلق فرص عمل للناس أكثر من النفقات الاستهلاكية.كما بينت دراسة (Rahmat & Saeidi 2017) إن الطريقة الأكثر أهمية لخلق فرص العمل وخفض معدل البطالة هي من خلال السياسات الحكومية، التي تعتمد على نفقات التنمية الحكومية، وتحاول الحكومة ليس فقط توفير ركائز النمو والتنمية للبلاد ولكن أيضا أن تصبح فعالة في خفض معدل البطالة والسؤال الرئيسي في هذه الدراسة يكمن في هل يمكن للنفقات التنموية الحكومية أن تساهم في خفض معدلات البطالة في مختلف المحافظات؟ تعتبر الدراسة الحالية تطبيقية من حيث الغرض ومن حيث طبيعتها الارتباطية السببية مع نوع البيانات المختلطة للبحث. وكانت مدة الدراسة ١٩٩٨-٢٠١٣. وتم تقسيم جميع مقاطعات البلاد إلى مقاطعات كبيرة وصغيرة وتم الحصول على الإحصائيات والمعلومات ذات الصلة من مصادر المعلومات والمركز الإحصائي الإيراني من أجل تحليل البيانات وتقدير أنماط الاقتصاد القياسي يتم استخدام برنامج الاقتصاد القياسي .Eviews وأظهرت النتائج أن النفقات التنموية الحكومية لها تأثير ايجابي كبير على معدل البطالة في المقاطعات الكبيرة والصغيرة، كما أظهرت النتائج بأن تأثير الإنفاق التنموي الحكومي في المقاطعات الصغيرة كان أكبر من تأثيره في المقاطعات الكبيرة.لقد تضمنت دراسة (Sinha2023) تأثير عدد من المتغيرات الإنفاق الحكومي والبطالة والتضخم والاستهلاك الأسري على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢١. تم إجراء تحليل انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS) تم إجراء اختبارات ديكي فولر (ADF) وفيليبس بيرون (PP) المعززة لثبات المتغيرات المعنية وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة الإنفاق الحكومي له تأثير سلبي على البطالة في الهند مما يجب ان تقوم الحكومة بزيادة الإنفاقها الذي يمكن أن يسرع النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل بغية تخفيض معدلات البطالة، كما أدى الاستثمار في رأس المال المادي ورأس المال البشري إلى تعزيز الأداء الاقتصادي في الهند بشكل كبير لأن الاستثمار في رأس المال البشري يحسن إنتاجية القوى العاملة وبالتالي يزيد الإنتاج والاستثمار في رأس المال المادي يزيد من مقدار رأس المال لكل وحدة عمل مما يمكن أن يسرع النمو الاقتصادي ويخلق فرص العمل ويعزز مستوى الاستهلاك لدى الجمهور.

## المصادر والمراجع

1. Fosu, Grace Ayiwah, "Government Expenditure and Unemployment. Empirical Investigation of Sub-Saharan African (SSA) Countries" (2019). Masters Theses.
2. Mahnaz Rahmat, Khalil Saeidi The Effect of Government Development Expenditures on
3. Unemployment Rate in the Provinces, International Journal of Economics and Financial Issues, 2017, 7(5)
4. Jitendra Kumar Sinha, Impact of Government Expenditure, Unemployment, Inflation and Households Consumption on Economic Growth in India, JOURNAL OF DEVELOPMENT ECONOMICS AND FINANCE Vol. 4, No. 1, 2023,
5. R.Cauvery and other, Public Finance (Fiscal Policy), S.Chand Company LTD, 2010.
6. Vasundhara Jain, The development Expenditure by the Central Government of india and its impact on poverty and per capita income in the country,World Instituite Lancaster university 2012.

٧. خالد شحادة الخطيب احمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان .٢٠٠٧

٨. علي عبد الوهاب نجا, مشكلة البطالة و اثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية تطبيقية الدار الجامعية مصر ٢٠٠٥.

٩. محمد ناجي خليفة ، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا ، اكاديمية السادات للعلوم الادرية للنشر ، مصر ، ٢٠٠٦.

١٠. مراد محفوظ خصخصة المؤسسات وظاهرة البطالة ، دار الحامد ، ط١، عمان ٢٠١٩.

١١. اسامة بشير الدباغ، البطالة والتضخم الاهلية للنشر والتوزيع ط١، عمان، ٢٠٠٧.

١٢. هيثم عبد القادر الجنابي اسماء خضير عباس واقع البطالة في العراق وسبل معالجتها، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد ٨.